المحاضرة العاشرة: جهود المؤسسات في صناعة المصطلح: البنوك والمجامع

أفرزت التراكمية المعرفية الغربية توجّهات علمية مختلفة، والتي راهنت على تأسيس مجالاتها عبر منظومات مصطلحية دالة عليها؛ والتي بدورها شهدت تدفّقا رهيبا في لغاتها الأصلية، وكذا في اللغات الهدف الناقلة لها بواسطة الجسر الترجمي الوسيط بينهما.

ولا يخفى على الدارس العربي كذلك وجود مواد مصطلحية علمية في تراثه القديم، والتي ساهمت في هذه التعبئة الملفوظية الرهيبة المحمومة مع المواد المفرداتية الأجنبية الوافدة؛ الأمر الذي حتّم استحداث ما يعرف بالبنوك المصطلحية؛ والتي مهمتها حفظ البيانات العلمية للمفاهيم التقنية ومصطلحاتها، والتي كانت –أي البنوك– هدفا تقصّت أماراته المجامع اللغوية العربية، والتي تشرف على تقنين معايير الوضع المصطلحي وتوحيده بين الباحثين المتخصّصين وكذا الهيئات العلمية المشرفة على الكشوف المصطلحية.

بهذا، فإنّنا سنتعرض إلى أهمية استحداث البنوك المصطلحية، وكذا التعريف بالمجامع اللغوية العربية البارزة وبيان ذلك الآتي:

أ/ البنـوك:

لا مراء في أنّ ابتكار ما يعرف بـ(البنوك) قد تزامن مع النقلة النوعية الهائلة للمنظومة المصطلحية العلمية وكذا ابتكار الحوسبة الآلية المتعاضدة مع التطور التكنولوجي العالمي؛ والتي تستخدم "لأغراض توثيق المعلومات إلى إنشاء بنوك المصطلحات التي تعمل على استخدام الحاسب الآلي في خزن المصطلحات ومعالجتها واسترجاعها، ويتمّ ذلك وفقا لبرامج تمّ تطويرها خصّيصا لأغراض المؤسسات التي تعنى بالمصطلحات، ولقد ظهرت عدّة بنوك تخصّص كلّ واحد منها في نوع معيّن من المصطلحات ولهذا يصبح من الضروري أن تتعاون هذه المصطلحات فيما بينها وتتّفق على الأسس التي يتمّ بموجبها خزن المصطلحات واسترجاعها" [1].

---

[1] علي القاسمي، المصطلحية (علم المصطلحات): النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، ص14.

كما نجد بعضهم معرّفا إيّاها وفق المحدّد التعريفي الآتي: «هي بنوك تحتوي على مصطلحات مصنّفة وفقا للمجالات التي تنتمي إليها، بالإضافة إلى معلومات حول هذه المصطلحات» [2].

ولا يفتأ الناقد (علي القاسمي) منوّها إلى الحاجة المسيسة لاستحداث هذا النظام العقلي الالكتروني المنوط بخزن المصطلحات العلمية والتقنية داخل الحاضنة العربية؛ والمساهمة في ترجمتها، وتوحيدها، وتنسيقها ذلك أنّ توفيره في لغة الضاد سيدفع بعجلة التنمية بشتى مظاهرها: الاقتصادية، الاجتماعية..وغيرها [3].

أمّا عن هاجس تفعيل هذه الرقمنة العالمية على صعيد المصطلح العلمي، فإنّ مرّده تنمية المشاريع الاجتماعية والاقتصادية؛ والتي تظلّ طموحا مشروعا، ومقصدا عصرانيا مفروضا؛ وهو الأمر الذي أفصح عنه الباحث ذاته بقوله: «وأنا إذ أدعو المعنيين في الأمّة العربية إلى استخدام العقل الالكتروني في خزن المعلومات العلمية والتقنية، وترجمتها، وتنسيقها، وتوحيدها، إنّما أفعل ذلك إدراكا منّي لأهمية توفير المصطلح العلمي والتقني في لغتنا العربية بوصفه من متطلّبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي نطمح إليها، وإدراكا منّي بأنّ ذلك سيمّ بصورة أفضل باستعمال العقل الالكتروني» [4].

بهذا، فإنّنا نخلص إلى الدور الكبير الذي تحقّقه البنوك إذا ما استثمرت في الدائرة البحثية العربية المعاصرة فهي المعين الحوسبي الثرّ، الذي سيذيّل معظلة التحرّي الدقيق عن خصوصيات المادة المصطلحية، ويعطي للتوحيد صورته المشرقة الجليّة، كما سيساهم في تثبيت البعد التنسيقي الجماعي داخل الدوائر العلمية التخصّصية.

---

[2] ماري كلود لوم، علم المصطلح: مبادئ وتقنيات، ص23.

[3] علي القاسمي، نحو إنشاء بنك المصطلحات المركزي في الوطن العربي، اللسان العربي، ع16، ج1، 1978، ص111.

[4] المرجع نفسه، ص111.

ب/ المجامع:

لا يخفى على الدارس في الحقل اللساني المعاصر أهمية إنشاء التجمّعات البحثية، والتي تشرف عليها هيئات متخصّصة تنضوي تحت ما يسمّى (المجامع). ولعلّ الحظوة التي نالتها المصطلحية في مهدها الغربي الأصلي التأسيسي؛ قد جعلّت الأنظار تصوّب إليها؛ وذلك لحاجة المجتمعات إليها؛ وخاصة مع تزايد المعارف والعلوم والتدفّق المصطلحي الذي رافقها، ممّا جعل رهانات التحديد والتقييس لتلك المنظومات المسمّياتية تحدّيا مشروعا لمجابهة التشتّت الفوضوي لها؛ وبالتالي، كان لاستحداث المجامع العلمية هدفا ضروريا حتميا؛ إذ "تعدّ المجامع العلمية واللغوية والجامعات المكان الطبيعي لإجراء البحوث في النظرية العامة لعلم المصطلحات" [5].

وعلى الصعيد العربي فقد برزت مجامع عدّة؛ مهمّتها النظر في التراكمية اللغوية والمصطلحية، والعمل على تنسيقها وتوحيد مسمّياتها؛ إذ نذكر "مجمع دمشق (تأسّس: 1919م)، ومجمع القاهرة (تأسّس: 1932م)، والمجمّع العراقي (تأسّس: 1948م)، ومجمّع الأردن (تأسّس: 1976م)، والأكاديمية المغربية (تأسّست: 1977م)، ومجمع الجزائر (تأسّس: 1986م)، والمجمع التونسي للعلوم والآداب الفنون (تأسّس: 1992)، والمجمع السوداني (تأسّس: 1993م)، والمجمع الفلسطيني (تأسّس: 1994م) والمجمع الليبي (تأسّس: 1994م). وجميع هذه المجامع منضوية تحت "اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية"، الذي تحدّدت أهدافه في: تنظيم الاتصال بين المجامع وتنسيق جهودها، والعمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنّية والحضارية العربية ونشرها" [6].

عليه، فإنّنا سنتعرض إلى أبرز المجامع العلمية العربية؛ وذلك لاستبيان أعلامها ومعالم منهجيتها العلمية ومقتضى ذلك الآتي:

---

[5] علي القاسمي، المصطلحية (علم المصطلحات): النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، ص10.

[6] سناني سناني، في المعجمية والمصطلحية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2012، ص34-35.

1/ مجمع دمشق:

لقد صدر الأمر بتأسيس المجمع العلمي العربي في (6/8/ 1919م)؛ والذي ضمّ ثمانية أعضاء حيث عقدوا أوّل جلسة بمقر المجمع بالمدرسة العادلية في (1919/7/30م)؛ وهم: محمد كرد علي أمين سويد، أنيس سلوم، سعيد الكرمي، عبد القادر المغربي، عز الدين التنوخي، عيسى اسكندر المعلوف، متري قندلفت [7].

وفيما يتعلّق بالأهداف التي نصّ عليها هذا المجمع، فإنّها تتلخص في الآتي [8]:

– المحافظة على سلامة اللغة العربية وجعلها وافية بمطالب الآداب والعلوم والفنون وملائمة لحاجات الحياة المتطورة.

– وضع المصطلحات العلمية والفنّية والأدبيّة والحضارية، ودراستها وفق منهجية محدّدة، والسعي في توحيدها ونشرها في الوطن العربي.

– العناية بإحياء تراث العرب في العلوم والفنون والآداب تحقيقا ونشرا.

– النظر في أصول اللغة العربية وضبط أقيستها، وابتكار أساليب ميسّرة لتعليم نحوها وصرفها، وتوحيد طرائق إملائها وكتابتها، والسعي في كلّ ما من شأنه خدمة اللغة العربية وتطويرها وانتشارها.

– وضع معجمات لغوية عصرية، ومعجمات للمصطلحات ذات تعريفات محدّدة.

– إصدار الكتب والنشرات، ونشر ما يراه مناسبا لأغراضه في مجلة المجمع، وما يلائم أعماله المجمعية والثقافية من نصوص ودراسات ومصطلحات.

---

[7] ينظر: خير الله الشريف، المجامع اللغوية العربية (دمشق، القاهرة، بغداد، عمان)، التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ع109، 2008 ص242.

[8] المرجع نفسه، ص242-243.

2/ مجمع القاهرة:

لقد كانت بدايات تأسيس هذا المجمع عبارة عن محاولات سبقت تأسيسه الفعلي؛ ومن ذلك إنشاء ما يعرف بـ"المجامع الأهلية"؛ وذلك من مثل: " (مجمع البكري)، الذي بقي عدّة أشهر في القاهرة سنة 1892، ومن أبرز أعضائه: محمد عبده، محمد توفيق البكري، محمد محمود الشنقيطي. ثمّ (نادي خريجي دار العلوم)، الذي عقد جلسة سنة 1908م بدعوة من خفني ناصف وضمّ محمد الخضري، وطنطاوي جوهري ثمّ عقد جلسة أخرى سنة 1925م. ثمّ (مجمع دار الكتب) المؤسس سنة 1916م، وبقي إلى سنة 1919م ودعا إليه مدير الدار أحمد لطفي السيّد وهو كاتب سرّه، وكان رئيسه سليم البشري شيخ الأزهر، وتلاه أبو الفضل الجيزاوي شيخ الأزهر، ومن أعضائه أحمد الإسكندري، وحفني ناصف، وحمزة فتح الله، وعاطف بركات، وكان يتألّف من (28) ثمانية وعشرين عضوا" [9].

أمّا بخصوص صدور المرسوم الملكي المتعلّق بإنشائه فكان تاريخه (1932/12/13م)، ثمّ أعقبه مرسوم ملكي آخر في (أكتوبر 1933م)، والقاضي بتعيين أعضائه المؤسسين له؛ "عشرة مصريون هم: محمد توفيق رفعت رئيسا، ومحمد الخضر حسين، وإبراهيم حمروش، واحمد الإسكندري، وعلي الجارم وحسين والي، ومنصور فهمي كاتب سر، وأحمد العوامري، وفارس نمر، وحايم ناحوم. وعشرة غير مصريين هم: حسن حسني عبد الوهاب ومحمد كرد علي، وعبد القادر المغربي، وأنستاس ماري الكرملي، وعيسى اسكندر المعلوف، وهاملتون ألكسندر جب، وأوغست فيشر، ولويس ماسينيون وكارلو ألفونسو نلينو، وأ.ج. فنسنك، ثمّ إينو ليتمان بدل فنسنك" [10].

ولعلّ من جملة الأهداف العلمية التي نوّه إليها هذا المجمع الآتي [11]:

– المحافظة على سلامة اللغة العربية، وجعلها وافية بمطالب العلوم والآداب والفنون، وملائمة لحاجات الحياة المتطورة.

---

[9] خير الله الشريف، المجامع اللغوية العربية (دمشق، القاهرة، بغداد، عمان)، ص244.

[10] المرجع نفسه، ص244-245.

[11] المرجع نفسه، ص245.

– دراسة المصطلحات العلمية والأدبية والفنية والحضارية، وكذلك الأعلام الأجنبية، والعمل على توحيدها بين المتكلمين بالعربية.

– بحث كل ما له شأن في تطوير اللغة العربية والعمل على نشرها.

– وضع معجمات لغوية محرّرة على النمط الحديث في العرض والترتيب، ومعجمات علمية اصطلاحية خاصة أو عامة ذات تعريفات محدّدة.

– الإسهام في إحياء التراث العربي في اللغة والأدب والفنون، وسائر فروع المعرفة المأثورة.

– دراسة اللهجات العربية قديمها وحديثها دراسة علمية لخدمة الفصحى والبحث العلمي.

– بيان ما يجوز استعماله لغويا، وما يجب تجنّبه من الألفاظ والتراكيب في التعبير.

– إصدار مجلات أو نشرات أو كتب تحوي قرارات المجمع وأعماله وبحوث أعضائه وغيرهم ممّا يتّصل بأغراض المجمع.

– توصية الجهات المختصة باتّخاذ ما يكفل الانتفاع بما ينتهي إليه المجمع للحفاظ على سلامة اللغة العربية وتيسير تعليمها وانتشارها، وتوحيد ما فيها من مصطلحات.

– توثيق الصلات بالمجامع والهيئات اللغوية والعلمية في مصر وفي خارجها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مسألة معالجة المصطلحات فيه قد مرت عبر مراحل أربع [12]، وهي:

المرحلة الأولى:

تكوين لجان المجمع، والذي تتكوّن من أعضائه لجان، وتندب كلّ لجنة خبيرا من المختصّين في العلوم إذ تكمن مهمّته في عرض المصطلحات الأعجمية، ثمّ يقدم على شرح مدلولاتها اللغوية والعلمية، ويرشّح

[12] ينظر: مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج1، ص166-167.

الملفوظ العربي المناسب لأداء المعنى، فإن وافق الأعضاء عليه وضع في مقابل المصطلح الأعجمي وإن لم يحظ بالقبول استبدل بغيره.

المرحلة الثانية:

عرض المصطلح على مجلس المجمع، المتكوّن من الأعضاء المصريين. وقد يوافق المجلس على المصطلح فيثبّت ويقرّ، وإمّا يرفض فيردّ إلى اللجنة المختصّة، وذلك لإعادة النظر فيه على ضوء النقاشات حوله، ثمّ يختار اللفظ الأنسب.

المرحلة الثالثة:

العرض على مؤتمر المجمع، ذاك أنّه يمثّل الهيئة الكبرى فيه، حيث يتكوّن من الأعضاء المصريين والشرقيين والمستشرقين. وهنا تبسط المصطلحات الموافق عليها من طرف المجلس، وتناقش قضيتها ثمّ ينتهي الأمر إلى إقرار الأصلح منها.

المرحلة الرابعة:

نشر آراء المختصّين في المصطلحات التي عرضت على المراحل الثلاث في مجموعات خاصة؛ وذلك قصد تيسير الحصول عليها واستعمالها، ثمّ إبداء النقاش حولها، والخلوص إلى الرأي الأحقّ بالاتباع.

3/ المجمع العراقي:

لعلّ أبرز القواعد التي نصّ عليها المجمّع العراقي في وضع المصطلح العلمي تتلخّص في الآتي [13]:

- مراعاة المماثلة أو المشاركة بين مدلولي اللفظة لغة واصطلاحا، ولو لأدنى ملابسة.
- الاقتصار على مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد.
- تجنّب تعدّد الدلالات للمصطلح الواحد.

---

[13] أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، ص115.

– التزام ما استعمل واستقرّ قديما من مصطلحات علمية عربية، وهو صالح للاستعمال الجديد.

– تجنّب المصطلحات الأجنبيّة.

– إيثار اللفظة المأنوسة على اللفظة النافرة الوحشية، أو الصعبة النطق.

– لا يشتقّ المصطلح إلا بقرار هيئة علمية مختصّة بوضع المصطلحات.

– إيثار اللفظة المفردة على المصطلح المركّب أو العبارة، لتسهيل النسبة أو الإضافة.

– تجنّب الألفاظ العامية.

– تفضيل مصطلحات التراث العربي على المولدات والمحدثات.

– تجنّب تعريب المصطلحات الأجنبيّة إلا إذا تعذّر العثور على لفظ عربي موائم.

4/ المجمع الأردني:

سعى المجمع إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية، والتي كان أهمها الآتي [14]:

– الحفاظ على سلامة اللغة العربية، وجعلها تواكب متطلّبات الآداب والعلوم والفنون الحديثة.

– توحيد مصطلحات العلوم والآداب والفنون، ووضع المعاجم، والمشاركة في ذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والمؤسسات العلمية واللغوية والثقافية داخلة المملكة وخارجها.

– إحياء التراث العربي الإسلامي في اللغة والعلوم والآداب والفنون.

– نشر المصطلحات الجديدة التي يتمّ توحيدها في اللغة العربية بمختلف وسائل الإعلام، وتعميمها على أجهزة الدولة.

– إصدار مجلة دورية تعرف باسم (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني).

---

[14] خير الله الشريف، المجامع اللغوية العربية (دمشق، القاهرة، بغداد، عمان)، ص249.

5/ مكتب تنسيق التعريب بالرباط:

إنّ التقصّي عن تعاونية المؤسسات العلمية العربية ومجامعها؛ يجعلنا نقف عند محطّة زمنية نوّه إليها الباحث (علي القاسمي)؛ والمتمثّلة في إشراف (مكتب تنسيق التعريب بالرباط) على جملة الأهداف العلمية التي أناطتها له (جامعة الدول العربية)؛ ونصّ ذلك قوله: «في عام 1969 أناطت جامعة الدول العربية مهمة تنسيق المصطلحات في الوطن العربي بمكتب تنسيق التعريب بالرباط، الذي شجّع الأبحاث اللغوية والمعجمية والدراسات المتعلّقة بمشكلات المصطلحات العلمية والتقنية باللغة العربية، ونشر عددا غفيرا منها بمجلّته الحولية (اللسان العربي)، كما نظّم المكتب ندوات ومؤتمرات للتعريب حسب خطّة هادفة لاستكمال المصطلحات العربية في العلوم والتكنولوجيا وتوحيدها» [15].

وبخصوص الغايات العلمية المسطّرة لإنشاء هذا المكتب التنسيقي، فإنّها تتلخّص في الآتي [16]:

– تلقّي وتتبّع ما انتهت إليه بحوث العلماء اللغوية ونشاطات الكتاب والأدباء والمترجمين، وقيامه بتنسيق ذلك كلّه ومقارنته وتصنيفه ليستخرج منه ما يتّصل بأغراض التعريب، وعرضه على مؤتمرات التعريب.

– التعاون مع شعب التعريب في البلاد العربية على تتبّع نشاطات الهيئات المشتغلة بالتعريب فيها وعلى تلقي النتائج العلمية، التي لن تنتهي إليها الجهود في تلك البلاد.

– العمل بكلّ الوسائل الممكنة على أن تحتلّ اللغة العربية مكانتها الطبيعية في جميع البلاد العربية وذلك بالتنسيق التام مع جامعة الدول العربية والمجامع اللغوية ومع غيرها من جهات الاختصاص في البلاد العربية.

– متابعة حركة التعريب خارج حدود الوطن العربي، بالتنبيه على ما يراه من خطأ فيها، وتشجيع الصواب وتقديم المشورة.

---

[15] علي القاسمي، المصطلحية (علم المصطلحات): النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، ص11.

[16] محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح الحديث، ص402.

– العمل على توحيد المصطلحات العلمية الرائجة في الوطن العربي، بقصد القضاء على الفوضى التي تعمّ معظم هذه المصطلحات، والعمل على نشرها وتعميمها واقرارها في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

– العمل على استكمال المدركات والمفاهيم الانسانية المعاصرة، وذلك بتتبّع ما يستجدّ في العالم الحديث لوضع أداة التعبير عنه بلغة عربية موحّدة.

– العمل على كشف ذخائر اللغة العربية واستيعاب كنوزها بمختلف الأبحاث والدراسات التي يتقدّم بها المتبارون في المسابقات العلمية التي يجريها المكتب.

وبالإضافة إلى هذه الركائز المعلمية الهادفة إلى تأسيس أرضية منهجية واضحة وموحّدة على صعيد العمل البحثي المصطلحي؛ فإنّه يمكن التنويه إلى المبادئ الضابطة لعملية اجتباء المصطلح ووضعه؛ إذ نظّم (مكتب تنسيق التعريب) سنة 1981م ندوة وسمت بـ(ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة) والتي شاركت فيها هيئات عدّة من مختلف الدول العربية؛ والتي نصّت على بنود منهجية جمّة والتي سنقتصر على ذكر أهمّها في الآتي [17]:

– ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كلّ معناه العلمي.

– وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

– تجنّب تعدّد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختصّ على اللفظ المشترك.

– استقراء التراث العربي وإحياؤه، وخاصة ما استعمل منه، أو ما استقرّ من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معربة.

– تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.

---

[17] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص171-173.

– استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية، طبقا للترتيب: التراث فالتوليد (لما فيه من مجاز، واشتقاق، وتعريب، ونحت).

– تفضيل الكلمة المفردة؛ لأنّها تساعد على تسهيل الاشتقاق، والنسبة، والإضافة، والتثنية، والجمع.

– تفضّل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة، إلا إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

– التعريب عند الحاجة، وخاصّة المصطلحات ذات الصيغة العالمية؛ كالألفاظ ذات الأصل اليوناني.

– اعتبار المصطلح المعرّب عربيا يخضع لقواعد اللغة، ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية.

6/ المجمع الجزائري للغة العربية:

لعلّ أهم الأهداف المسطّرة لهذا المجمع تتلخّص في الآتي[18]:

– خدمة اللغة العربية؛ بالسعي لإثرائها وتنميتها وتطويرها.

– إحياء المصطلحات الموجودة في التراث العربي الإسلامي.

– اعتماد المصطلحات الجديدة التي أقرّها اتحاد مجامع اللغة العربية.

– ترجمة وتعريب المصطلحات.

– نحت مصطلحات جديدة بالقياس والاشتقاق.

– وضع قاموس حديث شامل للمصطلحات العلمية والتقنيّة في مختلف المجالات.

– نشر جميع المصطلحات في أوساط الأجهزة التربويّة والتكوينيّة والتعليميّة والإداريّة.

– الإشراف العلمي على مشاريع وطنية وقوميّة، تخصّ اللغة العربية؛ كمشروع الذخيرة العربية، ودعمها بكلّ الوسائل الماديّة والبشرية.

---

[18] لعبيدي بو عبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص63-64.

- ربط صلات التعاون والتنسيق كع المجامع والهيئات اللغوية المماثلة في البلدان العربية والعالم الإسلامي.

- إصدار مجلّة دوريّة ينشر فيها إنتاج المجمّع من مصطلحات وبحوث ودراسات.

وبالرغم من الكثرة التي وسمت بها المجامع العلمية العربية، وتسطيرها لأهداف علمية مهمة؛ خاصة في مسألة تقييس المصطلح وتوحيده إلا أنّ "تحرّك اللغة العربية في هذا الميدان شأنه شأن ميادين ثقافية وعلمية أخرى اتّسم بالبطء الذي لا يتيح مواكبة الركب ومسايرة الجهود العالمية في تطوير المعجم العربي" [19].

ويتحسن الإشارة إلى التنويه أنّ معظلة البطء في مسايرة المستجدات العلمية المعاصرة في الحيّز المؤسساتي العربي لم تكن بالميزة الوحيدة؛ إذ نلتقي مع مشكلة الفوضى في ترسيم المصطلح الموحّد داخل المجامع والهيئات العلمية العربية ذاتها؛ والذي كان سببه -في نظر (محمد علي الزركان)- انتهاج مسار منهجي متشابه ومتطابق فيها وهذا ما يفهم من قوله: «الطريقة التي يتمّ فيها وضع المصطلحات تكاد تكون مشتركة بين هذه المجامع. ولكن اتّباع منهجية واحدة من قبل هذه المجامع لم يعصم من الوقوع في مشكلة تعدّدية المصطلح العلمي» [20]. ويحسن التنويه كذلك إلى المقولة الانتقادية التي وجّهها (فاضل ثامر) إلى المجامع العلمية العربية؛ والمتعلّقة -تحديدا- بعدم احترام القواعد المنهجية المضبوطة والمسطّرة في بنودها؛ إذ يقول: «وعلى الرغم من وضوح هذه الضوابط والمنهجيات، فقد لاحظنا وللأسف عدم تقيّد الكثير من الجهات الثقافية والمجمعية بها فبعض المجامع اللغوية مثلا تشدّد في اختيار بعض الألفاظ غير المأنوسة وغير المتداولة، والتي تشكّل لونا من ألوان المفاضلة بالنسبة للقارئ الاعتيادي. وبعضها الآخر يقف ضدّ أي شكل من أشكال التعريب -ونعني به هنا نقل المصطلح صوتيا من لغته الأجنبية إلى العربية بحجّة الحفاظ على نقاء اللغة العربية- حتّى لتمثل بعض هذه السياسات ردّة إلى الوراء» [21].

ختاما، فإن كانت المجامع والمعاهد العلمية تسمها الكثرة والتعدّد، فإنّ ذلك لا يحدّد من أزمة المصطلح في الخطاب اللساني المعاصر؛ إذ لا بدّ من التنسيق الشامل بينها؛ وذلك عبر تبادل المشاريع البحثية التي خلص إليها المتخصّصون فيها. وكذا تفعيل الخدمة التكنولوجية (البنوك المصطلحية) للمساهمة في تسريع التلقي للمنجزات العلمية القديمة والمستجدّة.

---

[19] محمد العياشي، المصطلح اللساني العربي الحديث: من التأسيس إلى التدريس، مجلة الخطاب الثقافي، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ع3 2008 ص30-31.

[20] محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص468.

[21] فاضل ثامر، اللغة الثانية، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1994، ص173.